



اليوم العالمي السادس عشر لمناهضة عقوبة الإعدام

يصادف العاشر من أكتوبر / تشرين أول من كل عام اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

- تلك العقوبة التي لا يمكن تدارك الخطأ في تنفيذها.

- تلك العقوبة التي يتطلب القضاء بها وجود قضاء - حقيقي - يحظى بالنزاهة والحيادية والاستقلالية الكاملة، يقضي وفق أدلة يقينية لا يتطرق إليها شك، بعد توافر الضمانات والمعايير التي تستلزمها المحاكمات العادلة.

- تلك العقوبة التي علقت 82% من دول العالم العمل بها - إما عن طريق القانون أو الممارسة العملية أو ألغتها بالكامل - كما صرح بذلك بان كي مون "الأمين العام السابق للأمم المتحدة" عام 2016.

- تلك العقوبة التي ألغي العمل بها في 139 دولة، ولم يصدر بها حكم في دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 1997، ولا يعمل بها سوى في 22 دولة فقط، في مقدمتها مصر.

- في مصر صدر خلال الخمس سنوات الماضية 1300 حُكْمًا بالإعدام في قضايا سياسية، تم الطعن عليها أمام محكمة النقض، ومحكمة الطعون العسكرية العليا، ولم يفصل فيها بعد.

فضلا عن تنفيذ حُكْم الإعدام في عدد 37 بريئاً مدنياً، خلال المدة من 2015/3/7 حتى 2018/7/9، حكم عليهم في 10 قضايا، 8 منها عسكرية.

في مصر 56 بريئاً، صدرت بحقهم أحكام بالإعدام "سياسية" نهائية باتة – واجبة النفاذ - من محاكم استثنائية ومحاكم عسكرية، لا تفتقر إلى أدلة الإدانة فحسب، بل إلى أدنى معايير المحاكمات العادلة. ويمكن أن تنفذ في أي وقت يرتئيه النظام المصري.

- إن أحكام الإعدام التي تصدر تعسفاً وبإجراءات موجزة باسم القضاء من دوائر "مسيبة ومنتقاة" تشكل جرائم قتل خارج نطاق القانون، يجب أن يقدم مرتكبوها للمحاكمة، لا أن يعتلوا منصة القضاء.

لذلك فإن "منظمة نجدة" لحقوق الإنسان تطالب السلطات المصرية بإلغاء أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم المصرية، وأن تُوقف العمل بتلك العقوبة، وألا تتذرع بمخالفة ذلك للشريعة الإسلامية، لانتفاء شروط تطبيق تلك العقوبة وفقاً للشريعة الإسلامية ذاتها.

كما تدعو المنظمة كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني للعمل معاً؛ من أجل وقف تنفيذ وإلغاء أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم المصرية.

كما تدعو المنظمة الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة وصناع القرار في العالم إلى العمل من أجل وقف العمل بعقوبة الإعدام في مصر.

حفظ الله أرواح الأبرياء.

منظمة نجدة لحقوق الإنسان

2018/10/10م